جهود الأوبك لم تفلح في تهدئة السوق فما هو المطلوب إذن؟

اسعد العاقولي

لم يجرأ أي من وزراء نفط البلدان المنتجة على القول بصراحة ووضوح إن على الكبار أن يلعبوا بعيدا عن الأوبك لأن خبرة ما يناهز النصف قرن علمتها كيفية إدارة الأزمات عندما يتعلق الأمر بعوامل السوق ليس إلا، ولكن إذا تخطى الوضع توازن العرض والطلب، نتيجة وجود نقص في الإمدادات أو فائض في السوق، يصبح لزاماً على الدول المستهلكة الرئيسة أن تفتش عن الأسباب وتجد التفسيرات المتوافقة التي توفر الحد الأدنى من قناعة الأطراف المعنية، وتعبئ الإمكانات لصياغة المعالجات المطلوبة، ذلك إن الموقف يؤشر باختصار إن تلك الأسباب تقع فيما وراء المحيطات، وهي تتصل بالتقديرات المبالغ فيها، إيجاباً أو سلباً على وفق مقتضيات الظروف الآنية، من جانب احتكارات النفط العملاقة ووكالة الطاقة الدولية ومراكز الأبحاث والمعلومات، بهدف الضغط على الأوبك وإبقاء الذهب الأسود رخيصاً مبدداً مهدور الحقوق في عالم يصور نفسه إنه يدافع حتى عن حق الجراد في التهام محاصيل البلدان الأفريقية، والانتقال إلى آسيا بلا جواز سفر، ولكن حذار أن تقترب أسراب الجراد من حقول الحبوب في الولايات المتحدة، أو مزارع الأعناب في فرنسا، أو بساتين الفاكهة الرخيصة المملوكة للشركات الاحتكارية في أمريكا الجنوبية، فإن أسراب الطائرات المقاتلة والعمودية ستكون لها بالمرصاد، هكذا تتحكم إزدواجية المقاييس في مقدرات كوكبنا الذي بات يشهد منذ زمن ليس ببعيد جملة من المفارقات المذهلة.

أولى المفارقات

وقدر علاقة الأمر بالنفط، فإن أولى المفارقات التي تبرز في المقدمة تتجلى في إن من النادر، أو قد لا نجد، منتجاً لسلعة تتميز بطبيعتها الاستراتيجية ويعمد إلى بذل جهود مضنية، كالذي تفعله الأوبك، لكي يخفض أسعارها في ظروف زيادة الطلب عليها، ومعرفته الكاملة بأن الأسعار التي وصلتها ما هي إلا مؤشرات رقمية اسمية لا تمثل القيمة الحقيقية للنفط من جهة، فيما يلاحقها التدني المتتابع في قيمة الدولار باعتباره العملة الأساسية لتغير مصادر الطاقة الهيدروكاربونية، وبوجه التحديد النفط والغاز، لتتآكل العائدات مرة أخرى، من جهة ثانية.

ولم تتوقف ملاحقة العوائد المالية النفطية عند هذا الحد، بل تتعداه عبر تصدير الدول الصناعية المتقدمة، المستهلكة الرئيسة للنفط، لمعدلات متزايدة من التضخم للبلدان النامية عموماً، ومن بينها – قطعاً – المنتجة للنفط والغاز، عن طريق رفع أسعار السلع المصنعة المصدرة إليها بنسب تتجاوز بكثير تكاليف مدخلات الطاقة في إنتاج الوحدة الواحدة من تلك السلع، وهو ما تخشاه البلدان النفطية ومعاناته في ظل آثار وانعكاسات ما يحلو للإعلام الغربي أن يسميه بالأزمات السابقة.

وعلى العموم، فإن أسعار النفط حتى إذا وصلت إلى (٥٠) دولاراً للبرميل، تبقى أقل بكثير عن مثيلتها في الثمانينيات التي يقدرها الخبراء نحو ثمانين دولاراً للبرميل، عند إدخال هذه العناصر جميعها في الحساب.

تفسيرات قاصرة

وإذا أخذنا بعين الاعتبار واقع تباين المتغيرات الجارية في السوق النفطية الدولية حالياً، مقارنة بعوامل نقص المعروض النفطي في الأعوام ١٩٧٣، و١٩٧٩ / ١٩٨١ و١٩٩١، فإن على الخبراء والمتخصصين والمحللين أن يفتشوا عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ما يمكن أن نقول عنه بأزمة الثقة وتغذية القلق بين المتعاملين على اختلاف أصنافهم وشرائحهم، وكذلك أهدافهم المبتغاة لإبقاء الأوضاع النفطية غير مستقرة.

والصورة العامة التي تتضح ملامحها هي إن المحللين يبحثون عن قطرة ماء في صخر منحوت لكي يعلقوا عليها قصورهم في تحديد أسباب الارتفاع المستمر في الأسعار مع عدم وجود نقص في الإمدادات، وبالتالي فإن التذبذات السعرية لا تعبر عن مستوى توازن العرض والطلب، ومن ثم لابد من أن تجد تعبيرها في عوامل بعيدة نسبياً عن قوى السوق الحقيقية، أو ان هذه التوازنات تتعرض لضغوط وتدخلات قسرية بحيث يعاد تركيبها على وفق أحداث ليست أساسية في دفع الأسعار نحو الارتفاع، ومن بينها هبوب عاصفة على خليج المكسيك، وانفجار في مصفاة (ويتينغ) في الولايات المتحدة، واستفتاء فنزويلا لتقرير مصير الرئيس هوغو شافيز، والملاحقة الضريبية لشركة يوكوس الروسية، في حين أهملت، أو وضعت في أسفل قائمة المسببات زيادة الطلب النفطي العيني بمعدلات كبيرة، والأنشطة المحمومة لرفع مستوى المخزونات الاحتياطية الاستراتيجية في الدول المستهلكة الرئيسة، وكذلك المخزونات التجارية في أسواق النفط الحرة، وفي مقدمتها سوق روتردام في هولندا، إضافة إلى ارتفاع الطلب الناجم عن بوادر الانتعاش الاقتصادي، والتقديرات غير السليمة لنسب زيادة الاحتياجات الجارية، وإنكشاف العديد من حالات الكذب والتضليل التي مارستها شركات النفط العملاقة بشأن مخزونات وهمية أعلنت عنها بهدف رفع أسعار أسهمها في البورصات وجني أرباح غير مشروعة. أما المضاربون فهم الذين يغذون عوامل القلق ويشيعون عدم الاستقرار، ويزعزعون الثقة بإمكانية السيطرة على مجرى التطورات في السوق النفطية الدولية باستخدامهم مختلف الوسائل والأساليب الدعائية المبالغ فيها.

إن الخبرة المتراكمة لدى الأوبك تدعوها إلى الحيطة والحذر في أية نتائج سلبية محتملة، وإجراء مراجعة تقويمية متواصلة، واعتماد آلية مرنة للغاية من شأنها امتصاص الفوائض المتوقع نشوؤها في السوق، والتي قد تقود في نهاية المطاف إلى انهيار الأسعار، ولعل الانخفاضات السعرية الأخيرة تحمل بعض الدلائل التأشيرية لما يمكن أن يحصل في حالة استمرار غياب المعايير المتعلقة بقوى السوق والتوازنات المطلوبة للعرض والطلب على مجمل مصادر الطاقة، وفي مقدمتها النفط والغاز.

مواصلة صادرات نفط العراق الجنوبية وتفجير يوقفها بالشمال

أكد مسؤولون نفطيون أن صادرات العراق النفطية من جنوب البلاد متواصلة بمعدل مليوني برميل يوميا.

وذكر مسؤولون ورجال شرطة استمرار اشتعال النيران في خط نفط حيوي يربط شمالي العراق مع تركيا، مما أدى إلى وقف صادرات النفط الشمالية بشكل تام وإجبار أسر على ترك المنطقة تفاديا للنيران.

وقال العقيد في الشرطة العراقية فريد العبيدي إن ٣٠ أسرة هجرت منطقة اشتعال النيران لتفادي الدخان المتصاعد من الحريق.

وأشار مسؤول نفطي إلى أن الهجوم استهدف خط نفط إستراتيجيا يقع جنوب كركوك.

وذكر شهود أن وحدات عمليات الإطفاء التي كانت في الموقع انسحبت مفيدة بأنه لا يمكن عمل شيء لإخماد الحريق.

وقال مسؤول في شركة نفط الشمال إن قدرة خط الشمال الإنتاجية تتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ ألف برميل يوميا.

من جهة أخرى أعلن مسؤولون نفطيون أن صادرات النفط العراقي إلى الموانئ الجنوبية تسير بشكل طبيعي بمعدل مليوني برميل يوميا.

تركيا تلجأ للتحكيم بشأن الغاز الايراني

انقرة - رويترز

قررت تركيا اللجوء إلى التحكيم الدولي في النزاع على وارداتها من الغاز الطبيعي من ايران وذلك بعد أن فشل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في اقناع طهران بخفض الاسعار.

وقال مسؤولون إن الجانبين اختارا ممثليهما وان مباحثات التحكيم ستبدأ في غرفة التجارة الدولية بمجرد أن تتقدم إحدى الدولتين بطلب.

وكان أردوغان قد أمضى قرابة ٨ ساعات محاولاً التفاوض على خفض سعر الغاز خلال رحلة إلى طهران قبل شهر.

وتقول انقرة إن بامكانها تصدير الغاز الايراني الذي تستورده إلى أوروبا، لكن يجب أن يكون سعره منافساً لأسعار الغاز الروسي الرخيص.

وقال مسؤول: (كلا البلدين يتفقان على أعلى مستوى على أن اللجوء للتحكيم الدولي حق لهما، وانه لن يضر بالعلاقات الطيبة بين الجانبين، مشيراً إلى أنه من الصعب سياسياً على ايران أن تفسر خفض السعر أمام شعبها، وأن التحكيم سيعتبر مخرجاً جيداً من هذا المأزق. وذكر أن ايران لو كانت قد خفضت سعر الغاز الذي تصدره الى تركيا لتم تحقيق تقدم كبير فيما يتعلق ببيع الغاز الايراني إلى اوروبا عبر تركيا.

وأوضح أن بوسع تركيا نقل ما بين ٤ مليارات و٥ مليارات متر مكعب من الغاز من ايران إلى اوروبا عن طريق خطوط الانابيب الحالي لتحقيق دخل يصل إلى ٥ مليارات دولار سنوياً لايران.

وتعمل الحكومة التركية لتنفيذ مشروعي خطوط انابيب مع اليونان وبلغاريا لتصدير الغاز من الدول المطلة على بحر قزوين بما فيها ايران إلى اوروبا.

ومن المتوقع أن تشتري تركيا هذا العام ٦ مليارات متر مكعب من الغاز الايراني ترتفع إلى ١٠ مليارات عام ٢٠٠٧ حسبما تظهر بيانات شركة بوتاش التركية لخطوط الانابيب.

وكانت انقرة قد بدأت شراء الغاز الايراني بمعدل ٤ مليارات متر مكعب في عام ٢٠٠١ بمقتضى اتفاق يبلغ أجله ٢٥ عاماً.

ويذكر أن لدى ايران ثاني اكبر مخزون من الغاز الطبيعي في العالم، لكنها متباطئة في تطويره والتصدير منه.

خبراء: الاقتصاد الاميركي لا يزال صامدا حتى الآن أمام أسعار النفط لكن خطر الأزمة غير مستبعد

واشنطن ـ ا.ف.ب: يرى المحللون ان الارتفاع الكبير في اسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية يمثل لغزا بالغ الاهمية يصعب توقع مضاعفاته على صحة الاقتصاد الاميركي. فقد بلغ سعر برميل النفط الخام في سوق نيويورك قبل بضع دقائق من نهاية الجلسة ٤٩,٨٥ دولار قبل ان يتراجع قليلا الى ٤٩,٨٠ دولار، ليكسب في خلال شهر واحد فقط ٦,٧٥ دولار. وكان قد بلغ ٣٧,٠٥ دولار في ٣٠ حزيران الماضي.

واعتبر جيسن شنكر من مؤسسة واشوفيا (ان النمو وزيادة الطلب العالمي وقلق المضاربين من انقطاع المخزونات سيبقي اسعار النفط لبعض الوقت في مستوى مرتفع). واضاف ان (اسعار النفط تجاوزت عتبة الـ٤٩ دولارا للبرميل. وذلك قد لا يكون سوى بداية فترة تكون فيها الاسعار في اعلى مستوياتها، لكن المؤكد ان هذه الاسعار ستبقى متقلبة حتى نهاية الصيف). وفي هذا السياق لفت المحلل الى ان تكهنات في الاسواق تتحدث عن سعر خمسين دولارا للبرميل.

ويبدو حتى الان ان الاقتصاد الاميركي صامد امام موجة ارتفاع اسعار النفط التي وصفها رئيس الاحتياطي الفيدرالي الان غرينسبان بانها عامل (مؤقت) يتسبب بتباطؤ نفقات الاستهلاك.

نمو اجمالي الناتج الداخلي تباطأ في الاصل في الفصل الثاني، وذلك يعود بجزء منه الى ارتفاع اسعار النفط التي ستؤثر في النشاط الاقتصادي

بصورة اكبر فيما لو استمرت على هذا المنوال.

وفي هذا الخصوص قال خبير الاقتصاد سونغ ون سون من بنك ويلز فارغو ان (المفاجأة تمثلت حتى الان بالصحة الجيدة للاقتصاد (الاميركي) بالرغم من ارتفاع اسعار النفط). واضاف ؟لا اعتقد ان الارتفاع الاخير سيكون له وقع كبير، الا اذا استمر واستقر السعر على ٥٠ و٦٠ دولارا. لكن ذلك امر غير محتمل. واعتبر سون ان سعر النفط انخفض الى النصف في مجمل الاحوال منذ العام ١٩٨٠، وعرف الاقتصاد في هذه الاثناء كيف يستخدم الطاقة بطريقة اكثر فعالية. و(ذلك ساعد بكل تأكيد على تعويض ارتفاع الاسعار).

لكن الخطر الاكبر يتمثل اليوم باحتمال استمرار ارتفاع اسعار الذهب الاسود على خلفية التوترات الجيوسياسية، في وقت تزداد فيه معدلات الفائدة ويضمحل مفعول تخفيضات الضرائب، وتتسارع وتيرة التضخم على حد قول سون.

وقبل اسابيع سجلت اسعار النفط قفزة ملحوظة بسبب ازمة شركة يوكوس النفطية الروسية العملاقة. لكن العنصر الاكثر اثارة للقلق بالنسبة للاسواق يبقى متمثلا بالتوترات المستمرة في الشرق الاوسط، والتخوف من ان تلقى منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) مصاعب في تلبية الطلب العالمي.

ورأى المحلل لدى اوبرهايمر فاضل غيت ان (اسعار النفط تتأثر قبل اي شيء آخر بالمخاوف المتزايدة من انقطاع الامدادات). الا انه حذر من ان الارتفاع الكبير يتضمن ايضا خطر تدهور الاسعار بصورة كبيرة ومفاجئة. وفي نظره فان (الامور يمكن ان تنقلب بسرعة كبيرة).

فضلا عن ذلك فان استمرار ارتفاع الاسعار قد يزيد من مخاوف الاحتياطي الفيدرالي كما يؤكد سال غاتيري من (بي ام او فاينشال غروب). وقال ان (غرينسبان يعتقد ان ازمة اسعار الطاقة موقتة). ورأى غاتيري انه (اذا واصلت الاسعار ارتفاعها وبقيت نفقات الاستهلاك متأثرة بزيادة نفقات الطاقة فان الاحتياطي الفيدرالي سيوقف على الارجح سياسة التضييق المالي).

هل انتهى عصر النفط الرخيص؟

ربطت تعليقات وسائل الإعلام والمحللين الاقتصاديين بين الارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول بسلسلة تطورات، في مقدمتها الهجمات على أنابيب النفط العراقية وإضرابات نيجيريا والاستفتاء الرئاسي في فنزويلا إضافة إلى الغموض الذي يحيط بمستقبل شركة يوكوس النفطية الروسية.

وذهبت بعض التفسيرات السطحية لتحميل أزمة ارتفاع الأسعار إلى ما يسمى الاقتصادات الصاعدة في الصين والهند وإلى ازدياد الطلب الأميركي على النفط، في الوقت الذي تتواصل فيه عمليات استنزاف مخزون حقول النفط الرئيسة المعروفة دون أن تواكبها عمليات اكتشاف لآبار جديدة في الدول المنتجة التي تواصل من جهتها عمليات الضخ وفقا لقدرتها الإنتاجية.

المثل الذي استخدم لدعم هذه التفسيرات هو أنه مع ازدياد استهلاك الصين للبترول بنسبة ٢٦٪ أخذ مخزون حقل داكنغ بالانخفاض، حيث أشارت الإحصائيات الصينية التي تفتقر أصلا إلى المصداقية إلى أن نسبة الانخفاض هذه لا تتعدى الـ ٧٪ سنويا.

وبما أن الحقل المذكور يؤمن ٥٠٪ من احتياجات الصين من النفط، فليس هناك حاجة بالمرء الى أن يكون عالم رياضيات حتى يرى حجم المشكلة.

علي بختياري رئيس هيئة التخطيط الإستراتيجي في شركة النفط الوطنية الإيرانية كان حاسما في رفضه تحليلات الصحف مؤكدا أن (عصر البترول الرخيص انتهى، وسعر برميل النفط لن يعود أبدا إلى مبلغ الـ ٢٥ دولارا للبرميل).

دور يوكوس

ويقول بختياري في هذا الصدد إن أزمة يوكوس فاقمت المشكلة والعراق كذلك، مضيفا أن المشكلتين تؤشران إلى معضلات بنيوية في عمليات إمداد النفط.

ويضيف أن (هذه المشكلات تعني عدم وجود قدرات إنتاج احتياطية للتعامل مع تقلبات الأسواق).

وإلى جانب ما قاله بختياري يمكن إضافة عوامل أخرى إلى العوامل التي صنعت الأزمة، أهمها أن مخزون حقول بحر الشمال الذي مثل بقرة حلوبا لحكومتي بريطانيا والنرويج أخذ بدوره في الانخفاض، بسرعات تفوق كثيرا توقعات المحللين.

والى هذه العوامل تضاف أيضا ملايين براميل النفط (المفقودة) التي أسيء التعامل معها عندما قررت شركة شل الاحتفاظ بها واعتبارها ٢٣٪ من احتياطها، وإلى هذا وذاك، تأتي حقيقة أنه لم يتم اكتشاف حقول جديدة ذات أهمية، فيما تستمر حالة إهمال الاختراعات التقنية التي تخدم عمليات الاستكشاف.

وقد تزامن ذلك كله مع تصريح رئيس أوبك وزير النفط الإندونيسي بورنومو يوسجيانتورو بأنه لن تتم زيادة الإنتاج وذلك بعد أسابيع من تأكيدات المنظمة بأن أسواق الدول المنتجة لا تعاني من أية مشكلة.

هل يمكن القول إزاء ذلك أن الأسباب الخفية لأزمة ارتفاع الأسعار قد تختصر في أن هناك زيادة في الطلب وقلة في العرض؟ وهل باتت أزمات يوكوس ونيجيريا وفنزويلا بمثابة مسكنات تؤخر عملية الانقضاض على كعكة النفط؟

بالمناسبة فإن يوكوس تواصل عمليات ضخ النفط وبمعدلات قياسية، كما أن نيجيريا أنتجت في حزيران بترولا يوازي إنتاجها خلال ستة أعوام. كما أن غياب النفط العراقي عن الأسواق خلال سنوات الحصار الـ ١٢ لم يرفع سعر برميل النفط إلى ٤٣ دولارا، علاوة على أن النفط العراقي يصل الآن إلى المصافي بمعدلات تزيد على ما كان عليه الحال خلال حرب الخليج الأولى.

النائب الأول السابق للمدير التنفيذي لشركة توتال وأحد أبرز الشخصيات في عالم النفط الدكتور كولن كامبل كان أول من توقع أن ترتفع أسعار النفط بسرعة الصاروخ، ما إن يفشل الإنتاج في تلبية الطلب المحموم على هذه السلعة.

ويقول كامبل مفسرا (نظرا للطريقة التي يعمل بها السوق فإن ما كان يوصف سابقا بـ (الإضراب الهامشي في نيجيريا) أو (الانتكاسة التجارية في روسيا) سيكونان القشة التي تقصم ظهر البعير.